المستقلة. واضح ان حظ هذا الافتراض من الصحة ضئيل، ولكن الصفة النسبية لمعيار الجدارة ضرورية منطقياً. فاذا كانت بعض الدول قائمة في ظل مواصفات اقتصادية معينة، فان التحليل لا يستطيع، منطقياً، ان يحجب حكم الجدارة عن بقعة جغرافية اخرى طال ما كان بامكانها تحقيق ذات المواصفات.

(ج) ان يكون المعيار قادراً على اعطاء حكم عن جدارة الدولة اقتصادياً على ضوء مواردها الذاتية وقدرتها على تطبيق واستغلال هذه الموارد بشكل يضمن تحقيق اهداف معينة. بكلمات اخرى، على الرغم من ان الصعيد النسبي للجدارة مهم ويجب ان لا يتجاهل، الا ان هذا الصعيد يظل ناقصاً اذا لم يدعم من ناحية اخرى بتقييم للجدارة الاقتصادية المطلقة للدولة على ضوء مواردها الذاتية وفعالية استغلالها لهذه الموارد لتحقيق الاهداف الوطنية. عند اخذ هذا الصعيد بعين الاعتبار، فان مفهوم الجدارة الاقتصادية يصبح وثيق الصلة بجهود وانجازات عمليات التنمية والتطوير، وبطبيعة ومستوى التوقعات الاقتصادية والاجتماعية للقاطنين في الدولة المعنية. ومن المفروغ منه ان التوقعات لا تحلق في الفراغ، بل تكون، بدرجة او بأخرى، مرتبطة بقدرة وامكانات الاقتصاد.

يقودنا الصعيد الاخير لمواصفات معيار الجدارة الاقتصادية، بدوره، الى ملاحظتين على درجة من الاهمية: اولاً، ان الجدارة الاقتصادية تتعلق، في النهاية، بكيفية ومدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة اكثر مما تتعلق بكمية ومدى توفر هذه الموارد. بكلمات اخرى، ان الجدارة الاقتصادية لا ترتهن بتوفر الموارد ذاتها (مساحة الارض، عدد السكان، كمية الثروات الطبيعية) بقدر ارتهانها بفعالية استغلال المتاح منها. كمية الموارد مهمة ولكن، فقط، الى الدرجة التي تؤثر فيها على كفاءة عملية استغلالها، او ما يعرف اقتصادياً باسم «وفورات النطاق»؛ ثانياً، ان الجدارة الاقتصادية ليست حالة معطاة، بل هي ظرف يمكن التأثير فيه عبر السياسات الاقتصادية والاجتماعية، اي ان الجدارة ليست مفهوماً ستاتيكياً، قدراً لا يحول ولا يزول، ليست صفة تحرزها الدول مرة والى الابد، بل هي ظرف يتأثر بمجموعة عوامل، مفهوم ديناميكي يخضع للتطور. الجدارة الاقتصادية هي، اذاً، وضع يمكن، في ظل توفر شروط دنيا معينة، صياغة سياسات تتيح فرصة الوصول اليه، يمكن خلقه.

تبدأ السيدة بول بالتعبير عن شكها في ملائمة المعادلة بين الجدارة الاقتصادية والاستقلالية التامة عن المساعدات الخارجية او بينها وبين تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. وهي ترى أن الجدارة يمكن ان تقاس بجهود التطوير ذاتها، التي يمكن التعبير عنها بنسبة الاستثمارات الى الناتج القومي الاجمالي. وتقدم الدراسة التعريف التالي للجدارة:

«تعتبر دولة ما جديرة اقتصادياً اذا ما كانت امكاناتها الاقتصادية تسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي مستديم وزيادة مطردة في رخاء مواطنيها، واذا ما كانت مساراتها الاقتصادية تعمل بشكل مرض بما فيه الكفاية بحيث تضمن تحقيق حد ادنى من الاستقرار الاجتماعي والسياسي» (ص ١٢ ـ ١٣).

تعتقد السيدة بول ان صياغة معيار الجدارة على هذا الشكل يتيح لها فرصة الفصل بين الجدارة الاقتصادية والاستقلالية، اي الفرصة للحديث عن جدارة دولة ما في ظل الاعتمادية التامة على اقتصاد دولة اخرى. ان صياغة وفهم تعريف الجدارة على الشكل الذي صاغته وفهمته فيه السيدة بول يجرد دراسة الجدارة الاقتصادية، في الواقع، من اية اهمية ويجعلها مجرد تمرين مكرور في مزايا التخصص والتجارة الدولية حسب اصول المنهج النيوكلاسيكي. ونتيجة هذا التمرين معروفة سلفاً: الجدارة ترتهن بتبعات التجارة الخارجية، وفرص تحققها تزداد طردياً مع تصاعد كثافة العلائق الدولية، وكلما كانت العلاقات تجري مع اقتصاد اكثر تطوراً كلما كانت فرص تحقيق الجدارة اعلى. أي، باختصار، ان جدارة فلسطين الوسطى مرتهنة بالارتباط مع اقتصاد اسرائيل.

تأخذ دراسة بول في الاعتبار ثلاثة بدائل لمستقبل فلسطين الوسطى: الاتحاد مع اسرائيل، الاتحاد مع الاردن، أو تشكيل «منطقة». وعلى الرغم من ان الدراسة خصصت خمسة فصول لعرض الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية، الا انها لم تستخدم هذه المعلومات لتقييم البدائل الثلاثة التي اقترحتها. عوضاً عن ذلك، اعتمدت السيدة بول في التقييم الاقتصادي للبدائل كلياً على نتائج دراسة اخرى، تعرف